



طالباني يحدد ترهيبه بالشركات الكورية للعمل في العراق

بغداد/ المدى

بغداد/ المدى جدد رئيس الجمهورية جلال طالباني ترهيبه بالشركات الكورية للعمل في العراق مؤكدا على ان هذه الشركات ستجد جميع التسهيلات من الحكومة العراقية، مشيرا الى تطلع العراق لتوسيع علاقات متنوعة وطيدة مع كوريا الجنوبية. جاء ذلك خلال حضوره امس حفل التوقيع على مذكرة تفاهم بين بيان نزه بي وزيرة الاعمار والسكان و بين رئيس اتحاد شركات الاعمار والصناعة الكورية . وتهدف هذه المذكرة الى توسيع العلاقات بين البلدين في مجال الانشاءات و المشاريع الانشائية الاقتصادية المختلفة.

و العراقية. كما اقام اتحاد شركات الاعمار والصناعة الكورية مأدبة عشاء على شرف الرئيس طالباني حضرها الوفد المرافق له وعدد من رجال الاعمال والمستثمرين الكوريين ورؤساء الشركات في المجالات المختلفة بالإضافة الى عدد من المسؤولين في الحكومة الكورية. وحب رئيس اتحاد شركات الاعمار والصناعة الكورية بالرئيس طالباني و الوفد المرافق له ترحيبا حارا ، مشيدا بمكانة العراق و تاريخه العريق في منطقة الشرق الاوسط كونه مهد الحضارات و مصدر هام للزروات الاقتصادية المختلفة.



البرلمان يرفع الحصانة عن الداينيين.. والقضاء يعيده من الجو



غدا... رواد شارع المنتبي على موعد مع افتتاح بيت المدى للثقافة والفنون... عسة سعد الله الخالدي

بغداد/ هشام الركابي/ احياء الموسوي

قرر مجلس النواب بالاعلانية يوم امس الاربعة رفع الحصانة عن النائب محمد الدايني بموجب قرار محكمة القضاء الاعلى. اكد ذلك لـ(المدى) مصدر اعلامي في مجلس النواب واصاف ان المجلس قرر الاربعة بالاعلانية رفع الحصانة عن النائب محمد الدايني على خلفية اتهامات وجهت اليه من قبل وزارة الداخلية. من جانب آخر ابلغ مصدر أمني (المدى) انه تم منع النائب محمد الدايني من السفر الى الاردين مشيرا الى ان الدايني غادر ظهر امس في طريقه الى الاردين عن طريق مطار بغداد الدولي على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية. و اضاف وبعد مغادرتها المطار صدرت اوامر باربع الطائرة التي تقله وهي في الجو قبل وصولها الى الاردين. وفي السياق ذاته قال اللواء الركن عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية، الاربعة، ان النائب محمد الدايني ممنوع من السفر بأمر من المحكمة الجنائية العليا، بسبب الاتهامات التي وجهت اليه. وأوضح خلف أن "قوات الامن العراقية منعت الدايني من السفر استنادا الى امر المحكمة". ولم يعط مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية مزيدا من التفاصيل. وكان النائب عن جبهة التوافق العراقية احمد راضي قال في وقت سابق ان طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية تقل خمسة نواب بينهم النائب محمد الدايني متوجهة الى العاصمة الاردنية عمان اعيدت الى مطار بغداد بعد نحو عشرين دقيقة من انطلاقها امس. وكان انفجار نفذته انتحاري بحزام ناسف في كافتيريا داخل مجلس النواب العراقي في (12/4/2009) قد أدى الى مقتل ثلاثة بينهم نائبان أحدهما من جبهة الحوار محمد عوض بالإضافة إلى إصابة 20 آخرين بجروح بينهم عدد من الصحفيين والعاملين في المبني. ويوم الاحد الماضي قال الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقده الاحد الماضي ان ابن شقيقة النائب محمد الدايني المدعو رياض الدايني اعترف بمسؤولية النائب الدايني عن التفجير الذي حدث في مبنى البرلمان، مبينا أن من يرتكب جريمة يجب معاقبته وإلقاء القبض عليه، أما إذا كان برلمانيا فيجب أن ترفع عنه الحصانة ليتم إلقاء القبض عليه. الى ذلك طالب النائب قيس العامري، مجلس النواب بدعم القضاء العراقي ومساعدته في اتخاذ الاجراءات

اللازمة بحق البرلمانيين الذين توجه لهم تهم من قبل الأجهزة الأمنية. وقال العامري في تصريح صحفي «من مصلحة البرلمان العراقي ومؤسسات الدولة أن يتم احترام قرارات القضاء، ولذلك اعتقد بأنه على البرلمان الاستجابة لما يطلبه القضاء والتعاون معه وخصوصا في القضايا الجنائية التي تمس أمن واستقرار المواطن العراقي. على مجلس النواب أن يصوت لرفع حصانة أي شخص مطلوب للقضاء بسبب ارتكابه جرما أو مخالفة قانونية وذلك حتى يتحول النائب إلى مثال يحتذى به في احترام بنود القانون بحسب ما أورده سوا. من جانبه، شدد عضو اللجنة القانونية النائب خالد شواني، على ضرورة اتباع الطرق القانونية والدستورية في إجراءات رفع الحصانة عن النواب. وصوت مجلس النواب أيضا على مقترح قانون تعديل قانون مجلس النواب رقم (50) لسنة 2007 المنقوض ومشروع قانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءا من أجسادهم جراء النظام المباد. ويعدها قدمت لجنة العمل والخدمات تقريرا بشأن شراء عشر طائرات كندية، وشددت اللجنة على أن أعضاءها قاموا بدراسة عقود شراء هذه الطائرات ، وقد طلبت اللجنة المعنية بحالة ملفات العقود الى هيئة النزاهة والتحقيق بالأمر وانفى المجلس على تشكيل هذه اللجنة وشكلت هيئة رئاسة المجلس لجنة من خمسة اعضاء من لجنة العمل والخدمات وعضو واحد من لجان النزاهة والاقتصاد والمالية والقانونية.

تفاصيل اخرى ص 2

واشنطن تخطط لسحب معظم قواتها من العراق عام 2010

بغداد / المدى

تخطط الولايات المتحدة الاميركية لسحب معظم قواتها من العراق بحلول شهر أ ب من العام 2010. أي بعد نحو 19 شهرا، وهي الخطة التي تأتي استكمالا لتعهدات الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، خلال حملته الانتخابية، وفقا لمسؤولين في الحكومة. فيما أظهر مسح حديث أن الأميركيين أكثر نفاقا لا حيال الوضع في العراق عما كانوا عليه عام 2003. وفي غضون ذلك، اكد جنرال اميركي بحسب وكالة الانباء الفرنسية ان اعمال العنف تزدت كثيرا في العراق وبامكان الجنود الاميركيين الانسحاب سريعا من دون ان يطرح رحيلهم مشاكل على الصعيد الامني. وقال مسؤولان، رفضا الكشف عن هويتها نظرا لعدم الاعلان عن الخطة بعد، إنهما يتوقعان أن يعلن أوباما هذا القرار في غضون الأسبوع الجاري. وأوضح أن الأميركيين الجيش الأمريكي سيحتفظ بقوات في العراق تتراوح

بين 30 و 50 ألف جندي، وذلك لتدريب القوات الامنية العراقية. وكشفا أنه إلى جانب هذه القوات، ستبقى في العراق عناصر استخباراتية متخصصة بكامل المعدات الضرورية لجمع المعلومات والرصد، بما في ذلك طائرات الاستطلاع من دون طيار. وكان أوباما تعهد خلال حملته الانتخابية بسحب قواته من العراقي في غضون 16 شهرا، مما يعني أن

خلال سحب قوات من العراق. وعلى الصعيد نفسه، قال مسؤول في البيت الأبيض، إن أوباما قد يتخذ قراراً نهائياً بشأن القوات الأمريكية بالعراق في غضون 24 ساعة. ولكنه استبعد أن يعلن عن ذلك الاربعة، لكنه أكد أن الرئيس الأمريكي يمكن أن يناقش ملف العراق خلال زيارته إلى ولاية كارولينا الشمالية الجمعة المقبل.

تفاصيل ص 3

شخصيات سياسية تحذر من تمرير مشروع انشاء قوة عسكرية خاصة بالحكومة

بغداد/ المدى

أفاد تقرير لصحيفة USA Today أن قرار رئيس الوزراء نوري المالكي بإنشاء قوة عسكرية خاصة غير تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، يثير الكثير من القلق من أن يكون المالكي يصدت تأسيس نظام ديكتاتوري مثل نظام صدام حسين. وأكد التقرير أن أياد علوي رئيس الحكومة السابق وأحد المنتقدين للحكومة الحالية، حذر بلهجة شديدة من خطورة تمرير مشروع القرار الذي تقدمت به حكومة المالكي، والذي يهدف إلى إنشاء قوات خاصة

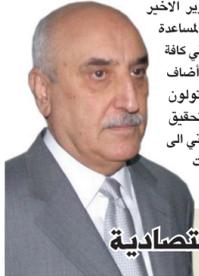
تكون تحت مسؤولية المالكي مباشرة ولا علاقة لها بوزارتي الدفاع والداخلية. ونقلت الصحيفة الأمريكية عن علوي قوله إن مشروع القرار كفيل بأن يعيد العراق إلى عهد الظلام التي عاشها إبان حكم نظام صدام حسين. وكان المالكي قد أصدر قرارا سنة 2007 تم بموجبه إنشاء مكتب قوة مكافحة الإرهاب الذي يتألف من أربعة آلاف مقاتل يعاون الأفضل في قوات الجيش العراقي، ويعملون على استهداف أمراء تنظيم القاعدة والمسؤولين الكبار في الميليشيات،

لكن مسؤولين عراقيين آخرين أعربوا عن مساندتهم لقرار المالكي وقالوا إن تلك القوة من شأنها أن تقوي مؤسسة رئاسة الوزراء. وفي هذا الصدد، قال النائب عباس البياتي إن واشنطن كانت تتربص في الماضي من ضعف مؤسسة رئاسة الوزراء، وعندما نجح المالكي في تقوية مركزه وأخذ بزمام الأمور داخل العراق باتت واشنطن تتخوف من قوته وتشكك في نواياه وتحذر من تحوله إلى ديكتاتور، على حد تعبير النائب البياتي. إلا ان المتحدث باسم الجيش الأمريكي الليفتنانت كولونيل غاري كولب

كي مون: انتخابات المحافظات العراقية نقطة تحول

بغداد/ الوكالات

وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة في العراق بأنها نقطة تحول "كبيرة". ونقلت وكالة الصحافة الدولية المشتركة UPA عن بان كي مون قوله إن "القيادة الجديدة بحاجة إلى الوحدة لتعزيز المكاسب الوطنية". وأورد بان كي مون في التقرير الأخير حول التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن "قادة مجالس المحافظات بحاجة إلى تبني كافة الوسائل الديمقراطية لحل القضايا الوطنية". وأضاف كي مون أن "العزم الآن يقع على الذين سيتولون مناصبهم الجديدة في مجالس المحافظات للتعهد بتحقيق حوار سياسي بناء، وتحويل مكاسب الحسن الأمني إلى افعال لتحقيق الفائدة للموسمة، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي.



بابان يطالب بتنفيذ اصلاحات مالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية

3

في العراق.. فساد بلا مفسدين وديمقراطية بلا شفافية

المراة وما يشبهه البأس من حديثه لعدم القدرة على التصدي بصيحات ونجاح لاخطبوط المتخدر... وهذا مما يعطي مؤشرا واضحا على ما وصل اليه الفساد وشبكته من قوة متحمكة في مفاصل الدولة، مكتنبا ليس فقط من أن تدافع بشدة عن واقعيها وإنما أيضا من أن تزيد من قدرة شبكتها وانتشارها مما عزز من قوتها وأطمأنها وعدم تخوفها وخشيبتها فقها وأطمأنها وعدم تخوفها وخشيبتها أصدر قرار قضائي يتناول واحدا من الانتهاكات المفضوحة للمال العام.

عبد الرحيم طالب جامعي، اجاب قائلا «منذ أكثر من خمس سنوات وصيحات المواطنين تلعو وتتسع مطالبة بمعالجة جذرية لإيقاف انتهاك المال العام، وتبديد ثرواته، والمخبر في الاسر ان العديد من المسؤولين في الدولة والعديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية تتشارك الجماهيري في مطالبتها بموجهة انتقادات مريرة لما يجري، والإعلام بكافة أشكاله تتأني هذه الظاهرة في ظل الديمقراطية والشفافية واجواء الحرية» أسئلة عديدة متشابكة تدور في ذهن المواطن تحتاج إلى أجوبة مقنعة، المواطن ميثم

وقتل الشعب العراقي واستنزاف موارده وثرواته وبنائه. ويرغم هذا لم نر تجسيدا حقيقيا للفاستين وكاننا شعب نعاني فسادا بلا مفسدين، أنها مفارقة مضحكة جيلتنا تتوجه، بالسؤال عن (أسباب أعدام المسؤولين، وعن هذا الداء الذي استشرى في جسد هذه الأمة)، لعلنا نجد اجابات شافية لذلك الالم اليومي الذي يعترضه له مواطنون. وحصول هذا الموضوع ، استطلعت (صحيفة المدى) آراء عدد من المواطنين لوفها هذه الحالة الجديدة القديمة.

بغداد / عصام حاكم الفساد والشفافية مفردتان أصبحتا الاكثر ترددا على ألسنة العراقيين برغم تضادهما الواضح، فمع الدعوات الواسعة والكبيرة التي تعنى بالشفافية بوصفها أحد ركائز أي نظام ديمقراطي في العالم، نرى ان شفافيتنا ما زالت معتمة، عممة جعلت من الفساد يدب في مفاصل كل صغيرة وكبيرة في البلد من المجالس البلدية في القرى حتى أعلى الهياكل الادارية في البلاد، الكل يتحدث عن الفساد، الفساد هو شريك للإرهاب قتلها يساهم في تدمير الدولة العراقية

في خطاب أمام الكونغرس أوباما يوجز موضوع العراق بجملة واحدة



العراق يترك العراق لشعبه وينتهي بطريقة مسؤولة هذه الحرب». وتبريز الجملة الواحدة عن العراق التي وردت في خطاب أوباما كيف ان الركود الاقتصادي الذي أفقد مئات الالاف من الاميركيين وظائفهم أصبح يطغى على حرب مضى عليها ستة أعوام قتل فيها 4250 جنديا امريكيا وكانت يوما ما قضية محورية في حملة انتخابات الرئاسة. وقال مسؤولون امريكيون ان من المرجح ان يأمر أوباما بسحب القوات المقاتلة من العراق على مدى 19 شهرا وهي فترة أطول بثلاثة اشهر عن تلك التي تعهد بها في حملته الانتخابية.

واشنطن/ وكالات احتوى خطاب الرئيس الامريكي باراك اوباما امام الكونغرس على جملة واحدة عن العراق في اختلاف واضح عن سلفه جورج بوش الذي خصص للحرب في العراق ثلاث صفحات كاملة في خطابه امام الكونجرس في كانون الثاني 2008. وفي أول خطاب له امام الكونغرس بمجلسيه منذ تولي الرئاسة في العشرين من كانون الثاني قال اوباما «لنا تجري الآن مراجعة متأنية لسياساتنا في الحربيين كتيهما (العراق وافغانستان) وسنعلن قريبا طريقا للسير قدما في

تفاصيل ص 3